كلية التربية
قسم أصول التربية

دور البحث التربوي في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في مصر (رؤية مصر ٢٠٣٠)

إعداد

فاطمة إبراهيم عبد الله بحيري

كلية التربية– جامعة عين شمس

تخصص (أصول التربية)

إشـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــراف

الأستاذ الدكتور
طلعت عبد الحميد
أستاذ أصول التربية
كلية التربية– جامعة عين شمس

الدكتور
مصطفي أحمد علي
أستاذ أصول التربيةالمساعد
كلية التربية– جامعة عين شمس

١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م

مستخلص البحث باللغة العربية:

أطلقت مصر عام ٢٠١٨ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتحسين جودة الحياة في الوقت الحالي بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة لحياة أفضل، وهدفت إلى أن يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعاً مبدعاً، ومبتكراً ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للإبتكار والمعرفة، وقد هدف البحث التعرف على واقع البحوث التربوية في مصر واستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠م، ولتحقيق ذلك مر البحث بمجموعة من الإجراءات تمثلت في تأصيل نظري تحليلي يشمل الإطار العام للدراسة، والإطار المفاهيمي للبحث التربوي ولأبعاد استراتيجية التنمية البشرية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع الدارسات ذات الصلة والاستفادة منها، وقدم البحث عدة توصيات لتحسين دور البحث التربوي في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" منها ما يأتي: الاهتمام بوضع خريطة بحثية لكل كلية بالجامعات المصرية وربطها بخطة التنمية المستدامة للمجتمع المصري، وإعادة تقيم الجامعات تقيماً واقعياً للتحقق من وجود تكامل تربوي بين مقوماتها، للتأكد من صلاحيتها، وتنفيذها لما هو مأمول منها نحو التنمية المستدامة، وإعداد خطط تنمية مهنية متكاملة للباحثين التربويين تتضمن برامج تدربية متخصصة، وبناء قاعدة بيانات دقيقة ومتجددة بالقضايا التي يحتاج المجتمع لدراستها ومعالجتها، ووضع استراتيجية وطنية للبحث التربوي تنبثق منها جميع الرؤي والسياسات التربوية لتحقيق دور رائد في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

كلمات مفتاحية: البحث التربوي–استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر ٢٠٣٠م

مستخلص البحث باللغة الانجليزية:

In 2018, Egypt launched the Sustainable Development Strategy 2030 to improve the quality of life at the present time without prejudice to the rights of future generations to a better life. It aimed for Egyptian society, by 2030, to be a creative, innovative, and productive society of science, technology, and knowledge, characterized by the presence of an integrated system that guarantees the developmental value of innovation and knowledge The research aimed to identify the reality of educational research in Egypt, the sustainable development strategy, and Egypt's Vision 2030. To achieve this, the research went through a set of procedures represented by an analytical theoretical foundation that includes the general framework of the study, the conceptual framework for educational research, and the dimensions of the sustainable human development strategy, "Egypt's Vision 2030," and the research adopted the method. Descriptive and analytical by collecting relevant studies and benefiting from them. The research presented several recommendations to improve the role of educational research in achieving the dimensions of the sustainable development strategy, "Egypt Vision the research adopted the descriptive analytical approach by collecting relevant studies and benefiting from them. The research presented several recommendations to improve the role of educational research in achieving the dimensions of the sustainable development strategy "Egypt's Vision 2030", including the following: Paying attention to developing a research map for each college in the Egyptian universities and linking it to the sustainable development plan for the Egyptian society. Universities should be realistically evaluated to verify the existence of educational integration between their components, to ensure their validity and implementation of what is expected of them towards sustainable development, and to prepare integrated professional development plans for educational researchers that include specialized training programs Building an accurate and updated database of issues that society needs to study and address, and developing a national strategy for educational research from which all educational visions and policies emerge to achieve a pioneering role in achieving sustainable development in accordance with Egypt's Vision 2030.

Keywords: Educational research - sustainable development strategy – Egypt's Vision 2030

مقدمة البحث:

كانت بلادنا العربية بصورة عامة ومصر بصورة خاصة مازالت من البلاد النامية، وقد خضعت للاحتلال الغربي، الذي استغلاها ونهب خيراتها، ما جعلها أمام مهمة صعبة للحاق بركب التطور، ولا يمكننا أن نتجاهل حاجة البلاد النامية ومنها مصر إلى الكثير من العمل لتخطي المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا، غير اننا نريد تحديد ما هي التنمية التي تحتاجها بلادنا بعيداً عن التبعية سواء تنمية اجتماعية، ثقافية، اقتصادية أو التنمية الفردية للإنسان بشخصه.

وحيث أن التنمية ذات صلة وثيقة بجوانب الحياه المختلفة في المجتمع ؛ حيث توجد العديد من المؤشرات المادية وغير المادية التي تشمل على التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي، وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية، وكذلك تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد، والهياكل الاجتماعية واتجاهات المواطنين، وتشكيل الفوارق في الدخول، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، وبهذا أصبحت التنمية تنمية الانسان.(جمال حلاوة،٢٠١١: ٢٢)

فقد أطلقت مصر عام ٢٠١٨ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتحسين جودة الحياة في الوقت الحالي بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياه أفضل. وهدفت إلى أن يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعاً مبدعاً، ومبتكراً ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة.

ولعبت الجامعات دوراً هاماً في التنمية المستدامة من خلال بناء الإنسان واستيعاب الشباب وتسليحهم بالعلم والمهارات المعرفية ؛ حيث أن الجامعة تحتل أهمية كبيرة في أي نظام تعليمي، وبخاصة ما يتصل بتكوين رأس المال البشري المتميز بالمهارات العلمية مثال مهارات التفكير العليا كالتفكير الإبداعي والتفكير الناقد والتفكير التصميمي وهذه المهارات العلمية والمؤهلة لتوظيف المعرفة في خدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة ، والتي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاثة اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات وهي: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته وتوطين المعرفة .(نادية إبراهيمي،٢٠١٥: ٢٦١)

وإذا كانت أحد وظائف الجامعة هي البحث العلمي الذي هو الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع، مما جعل الدول المتقدمة توفر البيئة اللازمة للباحثين وتشجعهم على إنتاج البحوث العلمية المتميزة، مما أدي إلى تراكم معرفي كبير ساعد في علاج الكثير من المشكلات (كمال مولوج،٢٠١٤: ٢٢-٣٣)

وحيث أن البحث العلمي الفعال يرتبط بمشكلات المجتمع ويعمل على حلها؛ لذا كان من الضروري ربط تلك البحوث بقضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وكذلك بخطط التنمية المستدامة، وإذا كانت

مجالات بحوث التربية ترتبط ارتباطا مباشرا بقضايا التنمية.

وقد تطرق الباحثون في جامعاتنا إلى كثير من المواضيع لكن لم يبحثوها وإن اعتقدوا ذلك، كما ان البحوث التربوية أصبحت صدى مباشر لبعض اهتمامات أعضاء هيئة التدريس وليست جوابا لمشكلة أو قضية تربوية معينه تعاني منها البيئة التربوية العربية. (الدهشان، ٢٠١٥: ٤٥-٦٨)

مشكلة البحث:

تزايدت في السنوات الأخيرة البحوث التربوية التي تهتم بمجال التنمية، إلا أن الرضا عنها مازال محدودا نتيجة عدم خضوعها لاستراتيجية أو خطة واضحة المعالم، وأن هذه البحوث خرجت بتوصيات عديدة، ولكنها لم تحظ باهتمام المسؤولين عن السياسة التنموية أثناء قيامهم بالتطوير الاقتصادي أو التعليمي.

مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على دور البحث التربوي وكيفية مشاركته في كل قطاعات الدولة التنموية. وللبحث العلمي دوراً لا يستهان به في علاج المشكلات التربوية، كما يمكن أن توفر البحوث التربوية ذات الجودة العالية معلومات قيمة تستفيد منها الإدارة التربوية في اتخاذ مختلف القرارات، إلا ان واقعنا يقول خلاف ذلك، فالبحوث عاجزة عن إيجاد الحلول وصناع السياسة غير مهتمون بالبحث، وفى هذا الاتجاه يشير إلى أن الدول النامية بوجه عام لا تهتم كثيرا بالتجريب في ميدان التربية، ولا تتخذ من البحث التربوي ركيزة أساسية لتطوير سياستها التربوية وخططها ومناهجها. (صديق،٢٠٠٧: ١٨-١٩)

وقد اوضحت دراسة محمد، وعبد الرحيم (٢٠٠١) أن أهم معوقات البحث التربوى بسبب ضعف الامكانات الخاصة بالمطبوعات الدورية ووجود فجوة بين المنفذين للعملية التربوية والقائمين على البحث التربوي.أما دراسة حنان رزق (٢٠٠٤) فقد وجدت أن من أسباب معوقات البحث التربوي ترجع الى عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للبحث التربوي وضعف التنسيق بين الجامعة والمجتمع، وعدم وجود الألية العلمية في توظيف نتائج البحث العلمي الذي يجري في الجامعات.

ومع أن الأهمية التنموية للبحوث التربوية قد برزت تدريجيا نتيجة لما اسفرت عنه خلال السنوات الماضية إلا ان معظم البحوث التي أجريت تميل في نتائجها إلى تهميش الدور الذي تسهم به في حل مشكلات التنمية نظرا لتأثرها بالتحديات العالمية والإقليمية وما ترتب عليه من تغيرات اجتماعية واقتصادية، وما يرتبط بهما من مشكلات، فقد كان من الضروري أن تحتل البحوث التربوية مجال الصدارة في تقدم المجتمع، وذلك على اعتبار أن الهدف الأساسي لتلك البحوث هو حل المشكلات.

وهو ما تسعي الدراسة للتوصل إليه من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما دور البحوث التربوية في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في مصر؟** ويتفرع منه التساؤلات التالية:

١- ما الإطار المفاهيمي للبحوث التربوية؟

٢- ما واقع استراتيجية التنمية المستدامة وابعادها في مصر؟

٣- ما التوصيات المقترحة التي تتعلق بالبحث التربوي لتحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في

مصر (رؤية ٢٠٣٠)؟

اهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١- تحديد واقع البحوث التربوية في مصر.

٢- التعرف على أهم استراتيجية التنمية المستدامة التي تحقق رؤية مصر ٢٠٣٠م.

٢- صياغة التوصيات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي لتحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة والحاجة إليها على النحو التالي:

١- توجيه انظار التربويين إلى البحث في مجالات تنموية جديدة لمواكبة التقدم الجاري للمجتمعات المتقدمة مما قد يساهم في إضافة مفاهيم جديدة تساعد في نشر ثقافة التنمية المستدامة.

٢-قد يساعد القائمين على اتخاذ القرارات التطورية في ضوء النتائج التي يتوصل إليها البحث.

٣-مساعدة الجامعات والمراكز البحثية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠م.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتحليل الجوانب المختلفة للظاهرة وتفسير العلاقات المتبادلة بينها، باعتباره أكثر المناهج البحثية ملائمة لطبيعة البحث الحالي، والذي يهتم بتحديد الواقع وجمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره. (مدحت ،٢٠٠٤: ٤٥)

ويهدف أيضا هذا المنهج إلى تجهيز بيانات تمهيداً للإجابة عن تساؤلات محددة بدقة تتعلق بالظواهر الحالية، والاحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة. (احسان،٢٠٠٢: ٦٦)

مصطلحات البحث:

١- **استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م:** التخطيط للمستقبل في التعليم والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية، والصحة والتعامل مع التحديات المختلفة وتمكين مصر في البيئة الدولية. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،٢٠١٤: ١٠)

٢- **رؤية مصر ٢٠٣٠:** تعرف بأنها خطة طموحة في مسيرة التنمية الشاملة لمصر، وتم صياغتها لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانيات مصر التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دورها الريادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠على المستوى الدولي، وتوفير حياه لائقة وكريمة للمواطنين قائمه

على العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخطيط مستقبل التنمية المستدامة لمصر حتى ٢٠٣٠. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،٢٠١٤: ٩)

٣- **البحث التربوي:** هو سعي منظم نحو الفهم، مدفوع بحاجة أو صعوبة محسوبة، وموجه نحو مشكلة تربوية معقدة يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصي المباشر، ومعبر عنه في صيغة مشكلة. (الطيب واخرون ،٢٠٠٧: ٤٨)

وتعرفه الباحثة اجرائيا بأنه المنهج العلمي الذي يستهدف دراسة وحل المشكلات التربوية عن طريق جهود مخططه ومنظمه، والتي تسعي إلى اظهار أفضل الطرائق لتنفيذ الأفكار التربوية في ضوء استراتيجية المجتمع المصري.

الدراسات السابقة:

١-دراسة (محمد حمزة السليمان، عبد الرحيم حسين الجفري ٢٠٠٠م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي في تطوير العملية التربوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى الأسباب الكامنة التي تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي، وهي: ضعف الإمكانات، خاصة المطبوعات الدورية المحلية التي تظهر نتائج البحث التربوي، وأشارت النتائج إلى أسباب أخرى تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي تعود إلى المنفذين للعملية التربوية، وأهمها وجود فجوة بين المنفذين للعملية التربوية والقائمين على البحث التربوي، واوصت الدراسة بتوظيف نتائج البحث التربوي في تطوير العملية التربوية.

٢-دراسة (حنان عبد الحليم رزق ٢٠٠٤م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا المسجلين لدرجة الماجستير والدكتوراه بكلية التربية بالمنصورة، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للبحث التربوي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من معوقات البحث التربوي منها: عدم وجود سياسة واضحة ومحدده للبحث التربوي، وضعف التنسيق بين المجتمع والجامعة في تحديد الموضوعات التي تحتاج البحث في المجال التربوي، وان نتائج البحث لا يتم تحويلها إلى برامج قابلة للتطبيق، ووجود نقص في المخصصات المالية اللازمة لتمويل البحث التربوي.

٣-دراسة (خليل يوسف الخليلي ٢٠١٠م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى العديد من التحديات منها: ضعف الإعداد العلمي للباحثين في كليات التربية، وقلة الوقت المخصص للبحث العلمي، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية، وقله البحوث التي تواكب المستجدات في المسيرة البحثية العالمية، وقلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير في البحث، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتشديد في معايير قبول الطلبة في برنامجي

الماجستير والدكتوراه، والعمل على دعم البحث العلمي برفع مخصصاته المالية في الميزانية العامة للدولة.

٤-دراسة (جمال كامل الفليت٢٠١٥م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية وتقديم مقترحات لتفعيله، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة تكونت من (٥٠) فقرة، طبقت على (٨٨) مشرفا جامعيا، ومسئولا من وزارة التربية والتعليم العالي من أفراد مجتمع العينة، واضحت النتائج أن دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية جاء متوسطا بنسبة(٤٦,٦٢٪)وأن المحور المرتبط بالإدارة المدرسية جاء في الترتيب الأول بنسبة(٣٥,٦٤٪) حيث تبن أن الأبحاث التي تتناول هذا البعد لها تأثير أكبر من المحاور الآخرى في العملية التعليمية، يليه محور المناهج الدراسية الذي جاء في الترتيب الثاني بنسبة(٨٦,٦٣٪) يليه محور تطوير المعلم الذي جاء في الترتيب الثالث بنسبة (٧٢,٦٢)، يليه محور الإدارة التعليمية في الترتيب الرابع بنسبه(٦١,٦٢) بينما جاء محور تحسين مستوي المتعلم في الترتيب الأخير بنسبه(٧٥,٥٨) كما كشفت النتائج عدم وجود فروق في تقديرات كل من المشرفين على البحوث التربوية والقائمين على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم نحو واقع دور البحوث التربوية في تطوير العملية التربوية.

٥-دراسة (Tomas B.et al 2015)

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على المبادرات العالمية خلال العقود الأخيرة والتي أكدت على أهمية التعليم للمجتمعات لتصبح مجتمعات مستدامة بشكل أكبر، وهدفت أيضا إلى التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي واسهاماتها في تحقيق الاستدامة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض بعض النظريات الحديثة والمداخل والمفاهيم والأطر ودراسة الحالة حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لجمع البيانات وتحليلها، وأوضحت نتائج الدراسة بأن هناك جهود مضنية بذلت لتحقيق التنمية المستدامة بمؤسسات التعليم العالي، كما أوضحت النتائج بأن هناك مجموعة من التحديات مازالت تعيق إدخال وإدماج التنمية المستدامة في أنظمة التعليم العالي، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن هناك مجموعة من التحديات مازالت تعيق إدخال وإدماج التنمية المستدامة في أنظمة التعليم العالي.

٦-دارسة (الهاجري، واخرون ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدارسة تم بناء استبانة مكونه من(٢١) عبارة موزعة على ثلاثة محاور، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) عضو هيئة تدريس ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن درجة

المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية بدرجة عالية، بينما كانت المعوقات المنهجية التنظيمية بدرجة عالية جداً، تليها معوقات السياسة التربوية بدرجة عالية، بينما كانت المعوقات المنهجية بدرجة متوسطة، ولم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تعزي لمتغيرات الجنس ، أو جهة العمل بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تبعاً لمتغير الدرجة العلمية وذلك لصالح فئة الأستاذ والأستاذ المشارك، وانتهت الدراسة بتوصيات واقتراحات.

٧-دراسة (إبراهيم ٢٠١٩)

هدفت الدارسة إلى تحليل بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية للتعرف على مدى الارتباط بأهداف التعليم باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وتقديم مقترحات لتفعيل دورة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، واستخدم المنهج الوصفي، مع الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون، وتم تصميم أداة لتحليل مضمون خطة بحوث بهدف التعرف على مدى الارتباط بأهداف محور التعليم لاستراتيجية التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج في ضوء الإطار النظري والتحليلي ،من أهمها تنوع المجالات التي تناولتها بحوث الخطة حول سبع مجالات هي تطوير المناهج، وتكنولوجيا التعليم، الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين، التنمية المهنية، السياسات التعليمية، الإدارة والتخطيط التربوي، والمعلومات والإعلام التربوي، وارتباط الخطة متوسطة المدى(٢٠١٦/٢٠١٨) بأهداف محور التعليم والتدريب بنسبة مئوية بلغت (٥١,٧٪)، وفى ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مقترحات لتفعيل دور المركز في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"

٨-دراسة (بهجت ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى تقديم آليات تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاهتمام بالتعليم الريادي داخل الجامعات في مختلف أنحاء العالم نظراً لما يحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية وخلق فرص عمل كثيرة للشباب وخلق أجيال من المبدعين والمبتكرين ومواجهة البطالة من خلال دعم وتوجيه الشباب ليكونوا رجال أعمال وأصحاب مشروعات صغيرة في المستقبل وهذا يتطلب إعادة هيكله أدوار الجامعة لتتحول إلى جامعة تعتمد على التعليم الريادي وقادرة على إكساب الطالب المهارات والسمات الشخصية ليصبحوا رواد أعمال في المستقبل وهذا البحث يهدف إلى توضيح دور التعليم الريادي في التعليم الجامعي لدفع عجلة التنمية المستدامة ووضع تصور مقترح لدعم التعليم الريادي لتحقيق التنمية المستدامة وذلك في ضوء تناول التعليم الريادي وأهميته في التعليم العالي وأثره على التنمية المستدامة.

٩-دراسة المخلفى (٢٠٢٢)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز معوقات اسهام البحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة، وإلى الوصول إلى أبرز السبل للتغلب على تلك المعوقات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أزمة في توظيف البحث العلمي

بالدول العربية عامة، كما أن البحوث التربوية تقع عليها مسئولية كبيرة تجاه مجتمعها، أن خدمة المجتمع من أهم وظائف الجامعة حيث توجه نشاطاتها لكل أفراد المجتمع ومؤسساته، بهدف تحسين ظروف الحياه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وأيضا تعزيز العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لمعرفة قضايا المجتمع المستجدة ومساهمه الجامعة بنتائج البحوث العلمية التي تسهم في حل تلك القضايا وكذلك نقل البحوث التربوية للمجتمع كقيم ملموسة يستفيد منها كما أوصت الدراسة بضرورة تخصيص هيئة لرصد نتائج البحوث التربوية للإستفادة منها في صناعة القرارات المجتمعية ، وما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠-دراسة لطفي (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة للتعرف على الفرص والتحديات في الدولة المصرية الجديدة حيث هدفت الدراسة على القاء الضوء على طبيعة السياسات التي تتبناها استراتيجية التنمية المستدامة والتعرف على رؤية مصر ٢٠٣٠وأيضا معرفة دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها وأبعادها والمبادئ التي ترتكز عليها والقاء الضوء على السياسات التي تقود حركة التنمية في المجتمع المصري والتحديات التي تواجه الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

الإطار النظري

أولا: الإطار المفاهيمي للبحث التربوي

١-مفهوم البحث التربوي

ويعرف البحث التربوي بأنه نشاط اجتماعي يقوم على مسلمات فلسفية وايدولوجية ينتج عنها بالضرورة توجه الباحث إلى فهم الممارسات التربوية داخل حجرة الدراسة، وهذه الرؤية لها أهمية حيوية في النشاط البحثي، فهي التي تحدد مجال وطبيعة العلاقات التي يشملها البحث، وهي أيضا التي تحدد الطريقة التي ينظر الباحث من خلالها إلى مهمة التغيير في المدرسة ووجهة التغيير وحدوثة. (حسن ،٢٠٠٥: ١٠٢)

كما يعرف بأنه تطبيق المنهج العلمي في دراسة المشكلات التربوية ويهدف لاكتشاف المبادئ العامة وتفسير الظواهر، والتنبؤ والتحكم بها من خلال المواقف التربوية. (Ary,et al.,2010)

وعرف أيضا بأنه: منظومة فرعية من منظومة البحث العلمي، تتضمن مجموعة من العناصر المرتبطة تبادلياً والمتكاملة وظيفياً، والتي تعمل وفق الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية بغية التعرف على المشكلات التربوية المختلفة وإيجاد الحلول المناسبة لها. (الكسباني، ٢٠١٢: ٣٣)

ويعرف البحث التربوي أيضا على أنه جهود مخططة منظمة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة أو إضافة معرفة تربوية جديدة أو تبين أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات في الميدان التربوي، والتي تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير. (محمد واخرون، ٢٠٠٧: ٧١)

ويعرف بأنه دراسة علمية تعتمد المنهج العلمي المعروف والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية من أجل الوصول إلى حلول للعديد من المشكلات والقضايا التربوية. (عبد العزيز، ٢٠٠٧: ٥٨)

يتضح مما سبق من تعريفات السابقة ان البحث التربوي يسعي دائما للكشف عن المعارف الحقيقة في التربية وذلك لإيجاد حلول علمية ومنطقية للمشكلات والتحديات، ويقوم بإرساء الأسس العلمية لصنع سياسات تعليمية وتقديم الأساليب والممارسات التربوية المثلى لتطبيقها، لذا يمثل البحث التربوي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في مواجهة المشكلات التعليمية.

٢- واقع البحوث التربوية في مصر

يواجه البحث التربوي في العالم العربي مشكلتين أساسيتين ومترابطتين، الأولي تتعلق بعدم ارتباط البحوث العلمية بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، والثانية ترتبط بأليات مراقبة وضبط مسارات البحوث العلمية وضمان حسن تنفيذها ومصداقيه نتائجها. فاذا كانت المسألة الأولى تتعدي إطار هذه الدراسة فإن السعي لإيجاد الحلول للمسألة الثانية قد يقضي إعادة طرح بعض أوجه الارتباط بين تحفيز البحث العلمي والعمل الجامعي ودورة في النهوض بالواقع الاقتصادي. (Alan,2011)

ويمكن حصر بعض الشواهد التي تعكس واقع البحث التربوي في مصر من خلال ما يلي: (الدهشان، ٢٠١٤: ٢٦-٢٧)

- افتقار البحوث التربوية للصالة والإبداع على مستوى الأقطار العربية.
- غياب الخريطة القومية البحثية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم للبحث العلمي.
- معظم البحوث التربوية غير مرتبطة بمدرسة فكرية معينه وينقصها العمق والإجراءات.
- التركيز على البحوث الكمية مع غياب البحوث الكيفية أو النوعية.
- كثيراً من البحوث التربوية تخلو من دراسة المشكلات التربوية الحقيقة لمجتمعنا.
- المبالغة في استخدام الأرقام والوسائل الإحصائية لتحليل بياناته.
- غياب الرؤية النقدية في البحوث التربوية.
- نظرة أعضاء هيئة التدريس إلى الإنتاج العلمي على أنه شأن ذاتي لأغراض الترقية.
- ضعف التكوين العلمي للباحث في العلوم التربوية بسبب نوعية التعليم والتدريب.

٣-أهداف البحث التربوي

أشار عدد من الباحثين إلى وجود أهداف للبحوث التربوية كغيرها من البحوث ويسعى البحث التربوي في دراسة أي موضوع تربوي في تحقيق عدد من الأهداف ويذكر منها (الحربي، ٢٠١٥: ٤٨)

- الكشف عن المعرفة الجديدة، ومن خلال ذلك يمكن تقديم الحلول والبدائل التي تساعد في تعميق الفهم للأبعاد المختلفة للعملية التعليمية.
- دراسة واقع النظم التربوية لمعرفة خصائصها، ومشكلاتها البارزة، والعمل على تقديم الحلول المناسبة بقصد زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.
- التدريب على اخلاقيات البحث التربوي أثناء إعداد الأعمال الكتابية مثل البحوث وأوراق العمل وغيرها.
- مساعدة التربويين على معرفه الطبيعة الإنسانية الأمر الذي يسهل التعامل الاجتماعي معها بصورة

أفضل

ويذكر (محمود،٢٠٠٦: ٤٤) أن من أهداف البحوث التربوية ما يلي:

- الارتقاء بالكفاءات البحثية، والتي يحصل التعليم عن طريقها على عائد أكبر.
- تنمية قدرة العاملين على مسايرة الإتجاهات الحديثة والمشاركة في تطويرها.
- تحقيق التلاحم بين المؤسسات التعليمية لاستثمار ما لديها من مدخلات بشرية وتقنيه في البحوث التطبيقية، لتحقيق الكفايات والكفاءة والجودة النوعية.
- التدريب على إعداد الخطط وفق أسس وحدود منهجية، والتي تمكن من الفهم الأفضل للواقع التربوي، ومن ثم تقديم الحلول الأنسب لمشكلاته.

كما يوضح (شحاته ،٢٠٠٩: ٧٦) أن الأهداف التي تسعي إليها البحوث التربوية وهي:

- تحديد المفاهيم التي ينبغي تعلمها والعادات التي ينبغي اكتسابها.
- تجويد نوعية التعليم وتحسين مردوده.
- نقل الخبرات الثرية والملائمة للثقافة العربية الإسلامية إلى المدارس عن طريق تلك البحوث.
- تطوير أثر التربية غير النظامية، وبالأخص تلك التربية التي تأتي عن طريق وسائل الاعلام.
- إقناع القيادات التعليمية للأخذ بالمفاهيم الحديثة، مثل: تنمية التفكير قبل التحصيل، وتنوع مصادر التعلم الذاتي، والانفتاح الثقافي.

٤-أهمية البحث التربوي

يتزايد الاهتمام بالبحث التربوي يوم بعد يوم، حيث أصبح العالم في سباق للوصول إلى انجح الطرق في حل المشكلات التي تواجه الإنسان، بل ويسعي للتقدم والتميز حتى يواكب متطلبات العصر.

ويرى (kearns2004) أن ثمة حاجة ملحة ومتزايدة في مجتمع المعرفة لإيجاد دور فعال للبحث التربوي في دعم وإصلاح التعليم للتكيف مع الظروف والضغوط في البيئة الجديدة، ومواجهة التأثير المتزايد للمعلومات والتكنولوجيا، وتصاعد وتيرة التغير في كثير من جوانب الحياة.

ويرى (المهدي، ٢٠٠٧: ٨٥-٨٦) أن البحث التربوي أداة مهمة تعمل على تحسين العملية التعليمية، واستخدامه لهذا الغرض يترتب عليه ما يلي:

- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات أفراده التعليمية، والوفاء بتلك الاحتياجات.
- دراسة الاعمال التعليمية بشكل صحيح، وبأقل، وقت، وجهد، وتكلفة.
- تحسين سمعه المؤسسة التعليمية، وتنمية روح التنافس بينها وبين المؤسسات التعليمية الأخرى.
- تنمية العديد من القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي وعمل الفريق.
- تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الأقسام والإدارات المختلفة في المؤسسات التعليمية.

- تحقيق جودة التعليم في الجوانب المعرفية، والوجدانية، والمهارية.

وبناء على ما سبق من أهمية البحث التربوي تبرز حاجة المجتمع له، فهو أهم أدوات منظومة التعليم، سواء في صياغة المشكلة ومعالجاتها أو في صناعة الحلول واتخاذ القرارات التي تسعى نحو التقدم، فلا يمكن لأي بلد أن تحظى بالتقدم نحو التنمية إلا بالمنظومة التعليمية عامة والبحث التربوي خاصة الذي هو بدورة يقوم بتوجيه السياسات التعليمية، ورصد المشكلات والعوائق التي تحد من فاعلية التنمية المستدامة.

٥-وظائف البحث التربوي

- توجيه المعلمين توجيهاً علمياً.
- يساعد القيادات التربوية على إصدار القرارات في ضوء ما تقدمه لهم من نتائج مدروسة.
- يساعد البحث التربوي المؤسسات التربوية وأساتذة الجامعات على التعرف على السلوك البشري لطلابهم.
- يساعد الأباء على التعرف على شخصيات أبناءهم من خلال مراحل نموهم المختلفة.
- توفير المعرفة العلمية التي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية.

٦- خصائص البحث التربوي

إن للبحث التربوي خصائص يتميز بها عن أنواع البحوث الأخرى، وقد ذكر (المهدي،٢٠٠٧: ٥٤) أن البحث التربوي يستمد طبيعته وخصائصه من الميدان التربوي الذي يعمل فيه، ويكون شاهداً على حركته وتطوره داخل المجتمع.

ومن أهم خصائص البحث التربوي ما يلي:

- الإنفتاح الفكري، حيث يتمسك الباحث بالروح العلمية والتطلع دائماً إلى معرفة الحقيقة، والابتعاد قدر الإمكان عن التشبث بالرؤية الأحادية المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها. (الكسباني،٢٠١٢: ٣٤-٣٥)
- يهتم بالتوثيق، ويتم تداول المعلومات مع أشخاص آخرين لهم اهتمام بموضوع البحث نفسه. (الحربي،٢٠١٥: ٤٤)
- تمتلك نتائج البحث التربوي صفة الثبات النسبي، ويمكن الاعتماد على نتائجه حتى إنه إذا تكرر البحث يمكن الوصول إلى النتائج نفسها، حيث يعتمد على جمع البيانات من مصادرها الأساسية، أو استخدام بيانات موجودة لأغراض جديدة.
- يمتلك إمكانية التحقيق، والتعميم والاستنتاج الاحتمالي.

ويرى (ملحم، ٢٠١٠: ٤٩) أن البحث التربوي عملية موضوعية وجادة متأنية، تتطلب من الباحث أن يكون لدية خبرة عالية، وأن يتخلى عن الأنانية والرغبات الشخصية التي تحول بينه وبين الوصول إلى استنتاجات جديدة ذات قيمة علمية أو عملية تطبيقية، وأن يمتلك الشجاعة الشخصية الكافية للوصول إلى النتائج

المطلوبة وإعلانها، مهما كانت مخالفة لتقاليد أو رغبات الآخرين أو توقعاتهم.

٧-تحديات البحث التربوي في مصر

يواجه البحث العلمي عموماً، والتربوي خاصة عدة تحديات تؤثر على تحقيق أهدافه وتقلل من فاعليته في مواجهة مشكلات الواقع، وتضعف من اسهاماته في بناء مجتمع المعرفة، فإذا كان يتوقع من البحث التربوي أن يكون دائما القوى المحركة للسياسة التعليمية والقرارات المتصلة بها، والمصدر الرئيس للمعرفة التربوية في مجتمع المعرفة، غير أن ثمة ضعف واضح في الارتباط بين نتائج البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، وذلك يتمثل في وجود فجوة عملية بين عملية صنع السياسة التعليمية ونتائج البحث التربوي، وطغيان الطابع السياسي في بناء السياسة التعليمية واتخاذ قراراتها بغض النظر عما إذا كانت نتائج البحوث التربوية تتفق او تختلف مع تلك التوجهات.(سيف واخرون،٢٠٠٩: ٣٠)

وقد يعاني البحث التربوي في البلدان العربية من أزمة حقيقية نتيجة العديد من التحديات التي تواجهه ومنها تحديات تتصل بالباحث التربوي، وتحديات تتصل بالجامعات، وتحديات تتصل بميدان البحث، وتحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث العلمي. (سكران،٢٠١٠: ١٧٧)

ويمكن رصد التحديات التي تواجه البحث التربوي في أنها تتمثل في: (عمار،٢٠٠٨: ٩٦)

- التغيرات الكبرى التي حدثت في الفكر التربوي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والتي تتطلب المراجعة لكثير من قضايا المنظومة التعليمية، وتصحيح وضع التعليم ومخرجاته في مواجهه تحديات الحاضر والمستقبل، وتقتضي هذه المسئولية إعداد خرائط بحثية، يشارك فيها كل من طرفي العرض والطلب، واعتبار المشروعات البحثية ذات أولية رئيسية في التطوير التربوي.
- وجود خلل واضح بين العرض والطلب، فكثيرا ما يلجأ التنفيذيون في مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم أو على ضغوط سياسية إلى اتخاذ قرارات أو حل مشكلات دون طلب على البحوث التربوية.
- قلة التنوع في مجال البحوث التربوية، فما زالت موضوعات البحوث التقليدية، بعيدة عن معالجة الجوانب الإستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية، واقتحام ميادين جديدة مثل التمويل، والإدارة الحديثة، والتفاعلات داخل المجتمع المدرسي، وفى علاقة المنظومة التعليمية بحيث لا تقتصر على مجرد المشكلات التقليدية.

هذه التحديات التي تواجه البحث التربوي تؤدي إلى ضعف تأثير تلك البحوث على واقع الممارسات التربوية نتيجة لضعف تفاعله مع النظام التعليمي، مما يترتب عليه أيضا وجود انفصال تام بين النظرية والتطبيق في مجال البحث التربوي.

كما ظهرت بعض المشكلات التي تواجه البحث التربوي منها: (المفتي، ٢٠١٨: ٥٧)

- تعمد الكثير من الباحثين بإخفاء النتائج عن المستفيدين ومصارحتهم بالهدف من البحث.

- تجاهل ملاحظات المحكمين أو حجبها.
- بُعد بعض الباحثين عن الالتزام بالدقة والحيادية في جميع مراحل البحث.
- غياب المصداقية في عرض المشكلات، والبيانات، وتفسير النتائج، ومناقشتها.

العلاقة بين البحث التربوي والتنمية

هناك علاقة وثيقة بين البرامج البحثية والتنمية المستدامة، فالدراسات والبحوث تعتبر الطريقة الصحيحة أثناء صنع السياسة التي تنير الطريق لمتخذ القرار لاتخاذ قرار صحيح وذلك بدلا من الاعتماد على الحدس وعلى التخمين خصوصاً في ظل المواقف التي تتسم بالغموض وعدم التأكد. (مطر،٢٠٠٧: ٢٢٥) وعليه فإن توظيف المعرفة والمعلومات البحثية في صنع السياسات يجعل السياسة أكثر مصداقية وأكثر تعبير عن الحاجات الفعلية وأكثر واقعية وارتباطاً بالظروف والإمكانات المؤسسية المادية والبشرية كما أنها تكون أكثر صدقاً في تعريفها للمشكلة ورسمها للحلول ومن ثم تجعل الممارسات أكثر جدوى وفعالية، لأن الأساس المعلوماتي يمثل بعداً هاماً في صناعة السياسات وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً (عبد الموجود، ٢٠٠٢: ٢٧)

وهناك أمور عدة لتفعيل العلاقة بين البحث العلمي التربوي والتنمية المستدامة منها إدراك شكل التأثير الذي يمكن أن تحدثه البحوث العلمية التربوية في صنع استراتيجية التنمية المستدامة، فالبحوث التربوية يمكن أن تساهم بشكل مباشر بمساهمة فعالة في تشكيل التنمية عن طريق إعداد بحث أو تقرير حول قضية تربوية معينة ثم تتقبله أو تنتقد بعض توصياته، ويمكن أن تسهم بنحو غير مباشر بالاستعانة بنتائج البحوث التربوية للتدليل أو للتصديق على قضية أو رأي مثار نحو التنمية.

ويشير (عبود، ١٩٩٢: ١٨) إلى ثمة علاقة قوية تربط بين التعليم والتنمية البشرية، حيث أشار إلى أن المقصود بالتربية في اللغة العربية هو التنمية ويقول: رباه أي نماه، وربي: أي نَمى قواه الجسدية والعقلية والخلقية. ويستند مفهوم التنمية البشرية على الحقوق الجوهرية التي يتمتع بها البشر وتشمل بمفهومها الواسع على الحرية السياسية والاقتصادية الاجتماعية وتوفير فرص الإنتاج والإبداع وتحقيق الذات واحترامها ولضمان حياة صحية وللحصول على مختلف أنواع المعرفة يجب توفير الموارد اللازمة للمستوى المعيشي اللائق. بينما يشير (امارتيا،٢٠٠٤: ١١) إلى أن التعليم المناسب والصحة الجيدة يساعدان في الحصول على دخل مرتفع كما يشير تقرير التنمية البشرية أن التنمية البشرية تعني بتوسيع الاختيار أمام الأفراد في زيادة فرص التعليم والرعاية الصحية كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٢ أن التنمية البشرية تهتم بتطوير القدرات الإنسانية واستخدامها في الإنتاج (الأمم المتحدة، ١٩٩٠: ٧)

ثانيا: أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠م":

حددت رؤية استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠م" رؤيتها المتمثلة في أن تكون مصر بحلول

عام٢٠٣٠م ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والإندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوي العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٤: ٩)

التنمية البشرية المستدامة "المفاهيم والأسس"

جاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development كرد فعل لأزمة قيادة عملية التنمية، ونتيجة لذلك، فقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) على الجوانب البشرية للتنمية لدعم رؤية جديدة للتنمية، وقد تم تفسير هذه الرؤية الجديدة للتنمية عبر التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها البرنامج منذ عام١٩٩٠. والتي أطلقها البرنامج في عام ١٩٩٣ تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" حيث وضع الإنسان على رأس أولويات التنمية، مؤكداً بذلك على أن ثروة الأمم الحقيقية هي خلق وصناعة رأس مال بشري مؤهل وقادر على التكيف مع تحديات العصر، من خلال زيادة فرصهم في اكتساب المعرفة، وإمكانية استثمار قدراتهم في الإنتاج أو المساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. (Lesch,2002)

١-مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية المستدامة

لقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه افكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ركز على الوجه الانساني للتنمية وهموم الناس، وحقوقهم، وواجباتهم الاقتصادية، والاجتماعية.

فقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج أو فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس. وأعيد مفهوم التنمية بطرق شتى ليعكس التداخل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في حياة الناس، وما توصل إليه الفكر الاقتصادي في نظرته الى التنمية الشاملة كمحاولة للهروب من المفهوم التقليدي الضيق، وإدخال القيم غير الاقتصادية في التعريف والنماذج والسياسات التنموية.

أ-المفهوم الحديث للتنمية البشرية المستدامة

في القرن الحادي والعشرين تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة وأصبح أحد المهام الأساسية في عصرنا الحديث من جهة أخرى وانطلاقا من أهمية العنصر الإنساني وتأثيرها على الكفاية الإنتاجية أصبحت المؤسسات تتنافس فيما بينها في مدى القدرة لكل منهم على تطوير الموارد البشرية والتنمية.

والاخذ في الاهتمام بالتنمية البشرية أحد المميزات التنافسية التي تفاخر بها المؤسسات الكبيرة وقد عرف البعض ميزة التنافسية بأنها قدرة المنظمة على أداء عملها بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده ومع ذلك مع بداية

العصر الحديث برز الكثير من التحديات التي من الممكن أن تواجه تطور التنمية المستدامة.

وبعد دخول الألفية الثانية زادت أهمية التنمية البشرية المستدامة وأخذت معنى أكثر أهمية من خلال تحول المنظمات من الأدوات التقليدية في العمل إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع أعمالها وأنشطتها المختلفة وسمي بعصر الحكومة الإلكترونية كدليل على دخول التكنولوجيا الحديثة في الأداء والتأثير عليه. وهذا ما دفع المنظمات إلى أن تعمل جاهدة على إعادة تشكيل الوظائف والعمليات الجارية داخلها بما يتلاءم مع طفرة التطور في الألفية الجديدة وهذه العملية تمثلت على سبيل المثال في النصف المحاسبية والأجور وإدارة الموارد البشرية.

وفى ضوء ما سبق، ورد تعريف شامل للتنمية البشرية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، فقد أتضح أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة، هي أن يحيا الناس حياة أطول خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال. (عمر،٢٠٢٠: ٤٩)

ولم تنته التنمية البشرية عند هذا الحد، تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها، يعد أحد أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة بلورة نظرية للتنمية تتلاءم مع خصائص وواقع الحياة في الدول النامية وقادرة على الكشف عن عناصر الاختلال في عناصر التوازن عالميا مثلما تكشفها محلياً.(شلاش،٢٠٠١: ٢٣) وقد عرفها تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام٢٠١١على أنها "توسيع حريات البشر الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل. (الأمم المتحدة:٢٠١١) ويلاحظ مفهوم الاستدامة في هذا التعريف البعد الزمني المستقبلي في التحليل وهو ما كان مهملا في إطار نظريات النمو الاقتصادي التقليدية التي كانت تضع هدف تعظيم الربح الهدف الأوحد للنشاط الاقتصادي دون الاهتمام بالآثار السلبية الناتجة عن التنامي السريع في الإنتاج على الإنسان من جهة، وعلى الموارد الطبيعية ومدى استدامتها على المحيط والنظام الطبيعي من جهة أخرى، وهذه التنمية يجب أن تكون: (خميس،٢٠٠٣: ٦)

تنمية شاملة: بحيث تشمل كافة مناحي الحياة للدولة: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة وتشمل كذلك جميع سكان الدولة "مواطنين وأجانب"، مهما اختلفت معتقداتهم وانتماءاتهم.

تنمية متكاملة: بحيث تشمل كافة جميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والخاصة بما يضمن تفاعلها مع بعضها البعض، ولا يعوق نمو أحدها الآخر أو يعرقله.

تنمية مستدامة: تسعى دائماً نحو الأفضل، وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية، ومفهوم التنمية المستدامة يعتبر الإنسان فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة فاعلة.

ترتبط التنمية بزيادة قدرات الأفراد التعليمية والتكوينية والصحية "الجسدية والعقلية" بما يساهم في زيادة إنتاجهم وزيادة دخلهم؛ وتحقيق الرفاهية لهم؛ في إطار مبدأ تكافئ الفرص بالمجتمع؛ من حيث استفادتهم من ثروات المجتمع والمساهمة في زيادة دخله حاليا أو مستقبلاً، وذلك في إطار الحفاظ على الثروات القومية، بما يضمن استمرارية التنمية المستدامة.

إن مضمون التنمية المستدامة يستند إلى فكرة ضمان فرص العمل للأجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف في التوزيع او تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة فهي تنمية لا تولد فقد نمواً اقتصادياً، ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وهي أيضاً قد أضافت إلى أبعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو رأس المال الاجتماعي الذي يتلخص بأنه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من أجل الأجيال الحالية أو المقبلة.

ب-مؤشرات التنمية المستدامة

وتعد مؤشرات التنمية المستدامة بمثابة انعكاس لواقع حقوق الانسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات هي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند الى ثلاثة مؤشرات هي:(الراوي،٢٠٠١: ١٦٨)

١-طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.

٢-التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية هي

-نسبة البالغين الذين يقرءون ويكتبون

-معدل التسرب الإجمالي لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية.

٣-مستوى معيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي

ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث التي تمثل الدليل العام للتنمية المستدامة بموجب صيغ معينة، حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية المستدامة وللمقارنات الدولية ايضاً.

وانطلاقاً من هذه التصورات وتأسيساً على أن حق تلبية الحاجات الأساسية للفرد هو حجر الزاوية في مفهوم التنمية المستدامة، كما أن تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل. وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية أعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الإنسان النشطة فهو هدف التنمية ووسيلتها ويتحمل أفراد المجتمع مسؤولية التنمية آخذين بنظر الاعتبار الاحترام التام لحقوقهم وحرياتهم. ومن حق الدولة وضع سياسيات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع

السكان. وتتبنى التنمية المستدامة هدفين رئيسين تسعى كافة الدول لتحقيقهما، وهما:

-تكثيف الجهود نحو تطوير مهارات القوى العاملة المحلية وتنمية قدراتها الإبداعية

-تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهني والفني ومتطلبات سوق العمل.

وفي ضوء هذه الأهداف سنتناول تحليل وتقييم استراتيجية التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٢٠ على النحو التالي...

- **أداء مصر في مؤشرات التنمية البشرية العالمية:**

يمكن الإشارة إلى ترتيب مصر مقارنة ببعض الدول وفقًا لبعض المؤشرات العالمية المعنية برأس المال البشري، مثل مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر ركيزة الصحة والتعليم الأساسي ضمن مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي على النحو التالي.

- **مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

ومن أكثر المؤشرات انخفاضًا في المؤشر المركّب لمصر، مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة وهو يقل عن الدول العشر التي تسبق مصر، رغم أن مؤشر توقع سنوات الدراسة تسبق فيه مصر كل الدول ما عدا بوليفيا وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وفلسطين، وهو ما يشير إلى ضرورة العمل على تحسين جودة التعليم في مصر. وكما هو موضح في الجدول رقم (١)فعند مقارنة وضع مصر بالدول المناظرة في المستوى الاقتصادي، من بين الدول العشر التي تسبق مصر في مؤشر التنمية البشرية هناك ست دول تقلّ عن مصر في متوسط دخل الفرد وتوقع العمر عند الميلاد. ومن أكثر المؤشرات انخفاضًا في المؤشر المركّب لمصر، مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة وهو يقل عن الدول العشر التي تسبق مصر، رغم أن مؤشر توقع سنوات الدراسة تسبق فيه مصر كل الدول ما عدا بوليفيا وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وفلسطين، وهو ما يشير إلى ضرورة العمل على تحسين جودة التعليم في مصر

جدول (١)

مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في مصر وبعض الدول المناظرة

الدولة	الترتيب	قيمة مؤشر التنمية البشرية	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) SDG 3	توقع سنوات الدراسة SDG 4.3	متوسط سنوات الدراسة SDG 4.6	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (2017 -ppp -$) SDG 8.5
أوزباكستان	106	0.720	71.7	12.1	11.8	7142
بوليفيا	107	0.718	71.5	14.2	9	8554
إندونيسيا	107	0.718	71.7	13.6	8.2	11459
الفلبين	107	0.718	71.2	13.1	9.4	9778
بيليز	110	0.716	74.6	13.1	9.9	6382
ساموا	111	0.715	73.3	12.7	10.8	6309
تركمنستان	111	0.715	68.2	11.2	10.3	14909
فنزويلا	113	0.711	72.1	12.8	10.3	7045
جنوب افريقيا	114	0.709	64.1	13.8	10.2	12129
فلسطين	115	0.708	74.1	13.4	9.2	6417
مصر	116	0.707	72.0	13.3	7.4	11466

(المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ،٢٠٢١، ص٣٦)

وكما هو موضح في الجدول رقم (٢)جاء ترتيب مصر في مؤشر التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقرير عام٢٠٢٠ في المركز١١٦ من بين١٨٩دولة، وبذلك تتقدّم مصر على بعض الدول ذات الدخل المتوسط مثل فيتنام المركز١١٧، المغرب المركز ١٢١، السلفادور المركز ١٢٤، والهند المركز 131، وباكستان المركز١٥٤. في المقابل، يأتي بعض الدول الأخرى من ذات الشريحة الداخلية في ترتيب متقدّم على مصر وفقًا لهذا المؤشر، ومنها جنوب إفريقيا المركز114، إندونيسيا المركز١٠٧، الفلبين المركز١٠٧، الأردن المركز١٠٢، لبنان المركز٩٢، تونس المركز٩٥، ووفقاً لنفس التقرير، يعد مؤشر التنمية البشرية لمصر– لأول مرة – أعلى من المتوسط للدول العربية، كما تأتي مصر في المرتبة ١٠٢وفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من أصل ١٨٩ دولة.

جدول (٢)

مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة في الدول غير المُصدِّرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	الترتيب	قيمة مؤشر التنمية البشرية	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) SDG 3	توقع سنوات الدراسة SDG 4.3	متوسط سنوات الدراسة SDG 4.6	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي($- ppp- 2017) SDG 8.5
إسرائيل	19	0.919	83.0	16.2	13.0	40187
مالطة	28	0.895	82.5	16.1	11.3	39555
لبنان	92	0.744	78.9	11.3	8.7	14655
تونس	95	0.740	76.7	15.1	7.2	10.414
الأردن	102	0.729	74.5	11.4	10.5	9858
فلسطين	115	0.708	74.1	13.4	9.2	6417
مصر	116	0.707	72.0	13.3	7.4	11466
المغرب	121	0.686	76.7	13.7	5.6	7368
سوريا	151	0.567	72.7	8.9	5.1	3613
جيبوتى	166	0.524	67.1	6.8	4.1	5689
اليمن	179	0.470	66.1	8.8	3.2	1594

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١، ص٣٧

- **مؤشر رأس المال البشري والصادر عن البنك الدولي**

يقيس هذا المؤشر حجم رأس المال البشري الذي من المتوقع أن يحققه طفل مولود اليوم عندما يبلغ ١٨عامًا، في ظل المخاطر المتعلقة بظروف ضعف الصحة والتعليم والتي تسود في الدولة التي يعيش فيها. بمعنى آخر، يتتبع ذلك المؤشر المسار الذي يسلكه الطفل منذ الميلاد حتى سن الشباب، ويركز على المراحل الأساسية في ذلك المسار وتبعاتها بالنسبة لإنتاجية الأجيال القادمة من العاملين.

ويقوم المؤشر على ثلاث مكونات أساسية وهي:

المكون الأول "**البقاء**"، ويُقاس باستخدام مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

المكون الثاني "**التعليم المدرسي**"، ويشمل معلومات عن كمّ التعليم "عدد سنوات التعليم المدرسي التي من المتوقع أن يكون الطفل قد حصل عليها عند بلوغ سن١٨عامًا في ظل النمط السائد لمعدَّلات القيد، ويبلغ الحد الأقصى لعدد سنوات التعليم المدرسي ١٤عامًا"وجودة التعليم" أداء الطلاب في الاختبارات الدولية المقننة".

والمكون الثالث "**الصحة**"، ويعتمد على مؤشرين هما معدل البقاء بين الشباب والنمو الصحي بين الأطفال دون سن الخامسة

ووفقا لهذا المؤشر، فقد جاء ترتيب مصر في عام ٢٠١٨ في المركز104من بين١٥٧دولة، ومن بين الدول ذات الدخل المتوسط التي تسبق مصر في الترتيب وفقًا لهذا المؤشر الفلبين المركز ٨٤، لبنان المركز ٨٦، إندونيسيا المركز ٨٧، تونس المركز ٩٦، المغرب المركز ٩٨ في المقابل، تتقدَّم مصر على دول أخرى تنتمي إلى نفس الشريحة الداخلية مثل بنجلاديش المركز ١٠٦، جنوب إفريقيا المركز ١٢٦، الهند المركز ١١٥، باكستان

المركز ١٣٤. (تقرير التنمية المستدامة،٢٠٢١: ٣٤-٣٩)

وتجدر الإشارة إلى تحسّن قيمة مؤشر رأس المال البشري لمصر من ٠,٤٨ في العام ٢٠١٠ إلى٠,٤٩ في كل من العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٠. تجدر الإشارة إلى أن التقرير الأحدث لمؤشر رأس المال البشري والصادر في عام ٢٠٢٠ قد اكتفى بعرض قيمة المؤشر للدول التي شملها التقرير والتي زاد عددها إلى 174دولة مقارنة بـ ١٥٧ دولة شملها تقرير عام ٢٠١٨ دون عرض ترتيب للدول وفقًا لقيمة المؤشر.

وقد ذكر التقرير مجموعة من الأسباب المنهجية المبررة لعدم عرض ترتيب الدول ومن بينها اختلاف عدد الدول التي شملها التقرير بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ بما يجعل مقارنة التطوّر في ترتيب الدول بين العامين غير سليم، فضلً عن أن ترتيب الدول لا يسمح بإظهار المعلومات عن المكاسب أو الخسائر "المطلقة" التي حققتها بعض الدول في مؤشر رأس المال البشري الخاص بها، إذا كان وضعها النسبي مقارنة بالدول الأخرى لم يتغير (World Bank Group, 2020)

-مؤشر ركيزة " الصحة والتعليم الأساسي" ضمن مؤشر التنافسية العالمية:

ويوضّح الجدول التالي رقم (٤) تطوّر ترتيب مصر على مستوى العالم في المؤشر الخاص بركيزة " الصحة والتعليم الأساسي" ضمن مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٧/٢٠١٨. وكما هو موضَّح بالجدول، جاءت مصر في المركز ٨٧ من بين١٣٧ دولة وفقًا لهذا المؤشر في عام ٢٠١٧-٢٠١٨.

تجدر الإشارة إلى أن منهجية حساب مؤشر التنافسية العالمية والمتبعة حتى التقرير الصادر في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ كانت تقوم على تخصيص ركيزة واحدة للصحة والتعليم الأساسي معاً " الركيزة الرابعة" وركيزة أخرى منفصلة للتعليم العالي والتدريب" الركيزة الخامسة"، أما المنهجية الجديدة المعمول بها في حساب المؤشر بدءاً من تقرير ٢٠١٨، فتقوم على الفصل بين مؤشرات الصحة والتعليم، حيث تم تخصيص الركيزة الخامسة" للصحة" والركيزة السادسة "للمهارات" والتي تشمل مؤشرات التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي معاً.

على هذا النحو، يُعدّ ترتيب مصر متقدمًا على بعض الدول ذات الدخل المتوسط ومنها جنوب إفريقيا بالمرتبة١٢١، ومولدوفا بالمرتبة٩٧ وإندونيسيا بالمرتبة ٩٤ رغم كون تلك الدول تسبق مصر في الترتيب الخاص بمؤشر التنمية البشرية. في المقابل، تتضمن الدول التي جاءت في ترتيب متقدم عن مصر وفق هذا المؤشر تأتى الفلبين بالمركز ٨٢، والمغرب بالمركز ٨١، والأردن بالمركز ٨٠، ولبنان بالمركز ٧٢، وتونس بالمركز٥٨.

جدول (٤)

ترتيب في الركيزة الرابعة" الصحة والتعليم الأساسي" في مؤشر التنافسية العالمية

العام	إجمالي عدد الدول المشاركة	ترتيب مصر في الركيزة الرابعة "الصحة والتعليم الأساسي"*
2011/2010	139	91
2012/2011	142	96
2013/2012	144	94
2014/2013	148	100
2015/2014	144	97
2016/2015	140	96
2017/2016	138	89
2018/2017	137	87

المصدر: الجدول يعتمد على تقارير مؤشر التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي

٢-أسس التنمية المستدامة

تُعنى التنمية بتوسيع خيارات الناس وتعتمد على مجموعة من الأسس التي تضمن استدامتها، وهي: "الإنتاجية، الاستدامة، الإنصاف، والتمكين" وهذا يكون هدف التنمية هو زيادة الإنتاج عن طريق المشاركة الفاعلة في المشاريع التنموية "الإنتاجية"، وجعلها للأجيال القادمة "القابلية للاستدامة" في تساوي الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "الإنصاف" كي تكون التنمية من صنع البشر لا من أجلهم فقط "التمكين". وذلك استنادا إلى ما جاء في تقارير التنمية يمكن تحديد أربع مكونات وعناصر للتنمية المستدامة مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض، وتعُد هذه المكونات والعناصر بمثابة معايير للسياسات وأهدافاً يجب تحقيقها على الصعيد الكوني وفقاً لظروف كل دولة ومجتمع، وهي:(العبيدي،٢٠٠٨: ١٣٩-١٥٦)

التمكين: وفقا لمفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الأفراد فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون أي مشاركة وعلية، فإن مفهوم التمكين هو أحد المكونات الأساسية للتنمية البشرية، ويقصد به إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة. (Oxford,1996)

التعاون والمشاركة: تهتم التنمية البشرية المستدامة بالطرق التي يتعامل بها الأفراد في ظل الشعور بالانتماء وبوجود هدف ومعني للحياة، حيث يعيش الأفراد داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التي تبدأ من الأسرة، مرورا بالمجتمع المدني وصولا إلى الدولة.

الإنصاف: أحد مكونات التنمية البشرية المستدامة الأكثر أهمية كونه يهتم بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، ويعتبر مصطلح الإنصاف الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في حقب سابقة ويقصد به تحقيق الشفافية، الإعلام، المشاركة في تحقيق العدالة، ضمان المواطنة، حرية التعبير عن الرأي، الديمقراطية في الإدارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية. (سجي،٢٠١٢: ٤٧)

الاستدامة: وهنا تؤكد أدبيات التنمية البشرية المستدامة وتقاريرها على ضرورة عدم اقتصار الاستدامة على البعد البيئي وحده، بل تعنى شمول التنمية لسياسات اقتصادية واجتماعية تجعل التنمية قابلة للاستمرار، وفى هذا السياق تؤكد على عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية واجتماعية تعجز عن مواجهتها، تقنين استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، تحقيق العدل والانصاف في العلاقات المالية، لأن التنمية التي تؤدي إلى استمرارية اللامساواة ليست تنمية مستدامة.

الإنتاجية "تحقيق نمو اقتصادي": تشير في هذا الصدد إلى بطلان النظرة التقليدية التي كانت تعتبر أن مراحل الانطلاق الاقتصادي تقترن بالضرورة بتراجع الانصاف في توزيع الثروة، وترى عكس ذلك، إذ أن التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة، من وجهة نظرها، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، وتركز هنا على ضرورة ترافق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز ارتباطها الإيجابي بالنمو والتنمية وإمكانيته إذا تم اتباع عدد من السياسات والتي من أهمها:

-التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة وتطوير مهارات الناس.

-التشديد على بلوغ توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية.

-خلق فرص عمل أفضل وبشكل مستمر.

-اعتماد سياسة إنفاق اجتماعي تتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي.

والجدير بالذكر أن هذه العناصر تعمل جميعها معاً متشابكة بعضها بعضاً، وهذا يشير إلى أن التنمية المستدامة تتطلب عملاً نشطاً وفق رؤية شاملة تشمل كافة قضايا التنمية وتحقيق التكامل بينها وتيسر التقدم في معالجتها. وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستدامة ليس مجرد اختيار، ولكنه ضرورة تمليها كل من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والقانونية.

ثالثا: ملامح رؤية مصر ٢٠٣٠

شهدت البشرية مع نهايات القرن العشرين عالما قلب الموازين الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما أدي ظهور عالم جديد تميز بالثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي والعولمة، إذ تعمقت ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة وفرضت العديد من التحديات، والقواعد والأخلاقيات المرتبطة بمنظومتها الكلية فأثرت كثيراً على مفاهيم سيادة الدولة، وتوجهات السلطة، وتنظيم المؤسسات واتخاذ القرارات، وتسعى مصر إلي تحسين مكانتها بين دول العالم من خلال تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ لذا اتجهت لوضع رؤية مصر ٢٠٣٠؛ لتحقيق رفاهية المجتمع والاندماج والمشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين. (على،٢٠٠٢: ٢٢)

وتأتى أهمية هذه الاستراتيجية خاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية، والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. فترتكز الاستراتيجية على مفاهيم "النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة" بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته.

استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية، وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية، والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، وتشمل على ثلاثة أبعاد رئيسية هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، بالإضافة إلى الأمن القومي والسياسة الداخلية. (مجلس الوزراء، رؤية ٢٠٣٠)

- **البُعد الاقتصادي**: ويضم التنمية الاقتصادية والطاقة، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.
- **البُعد الاجتماعي**: ويضم التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والثقافة.
- **البُعد البيئي**: ويضم التنمية العمرانية، والبيئة.

أولاً: البُعد الاقتصادي

تتعرض الاقتصادات العربية إلي تحديات وضغوط كبيرة تأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية، والعولمة الاقتصادية، وظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد بروز ملامح جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وما رافقه من اتساع وتسارع في العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين دول العالم المختلفة، وفي تسريع اندماج الاقتصاد الوطنية بالاقتصاد العالمي بما يتطلب من الاقتصادات العربية وهي تواجه التحديات للعمل على تحديد خياراتها المستقبلية بما يجعلها قادرة على استثمار الأثار الإيجابية لهذه المتغيرات والتكيف معها وتلافي الأثار السلبية أو تخفيف حدتها. (خضير واخرون،٢٠٠٨: ١٤١)

ومصر لم تكن بمعزل عن تلك المتغيرات الاقتصادية، بل سارعت لمواجهة تلك التحديات حتى تكون قادرة على مواجهة الاقتصاد العالمي، وبحلول عام ٢٠٣٠ تسعى مصر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:(مجلس الوزراء رؤية ٢٠٣٠)

(أ) **التنمية الاقتصادية**: بحلول عام ٢٠٣٠ نأمل أن يكون الاقتصاد المصري:

- اقتصاد يتميز باستقرار أوضاعه الكلية وقادر على تحقيق نمو مستدام.

- يتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة .
- يكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج.

(ب) الطاقة: بحلول ٢٠٣٠ نأمل أن يصبح قطاع الطاقة قادراً على:

- تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة .
- تعظيم الاستفادة من مصادرها المتنوعة (التقليدية والمتجددة) مما يسهم وبفعالية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.
- تحقيق الريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد.

(ج) المعرفة والابتكار والبحث العلمي: بحلول ٢٠٣٠ نأمل أن تتحول مصر إلى: (الأمم المتحدة،٢٠١٧: ٨)

- مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة.
- يربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

شكل رقم (١)

إطار عمل سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة

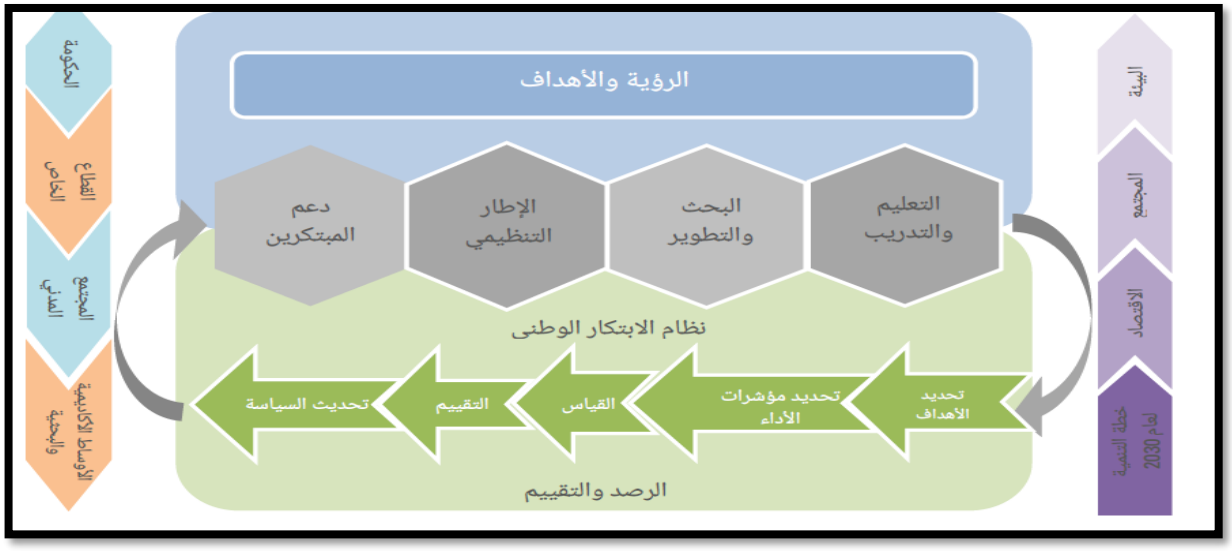

المصدر: الأمم المتحدة: سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،٢٠١٧، ص٨.

(د) الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: بحلول عام ٢٠٣٠ نأمل أن:

- يصبح الجهاز الإداري جهازا كفءً وفعالاً يحسن إدارة موارد الدولة .
- يتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة ويخضع للمساءلة.
- يزيد من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

ثانياً: البُعد الاجتماعي

شهد المجتمع مجموعة من التغيرات الاجتماعية الناتجة عن التحولات الجذرية التي شهدها العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية وما صاحبها من ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي ولقد أثرت تلك المتغيرات على قطاعات عديدة في المجتمع منها الثقافة كمدخل لمواجهة أثار العولمة، وتنمية الطابع القومي للشخصية المصرية، وقطاع التعليم وتحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعي وقطاع الصحة؛ حيث الحق في التمتع بحياة صحية سليمة خالية من الأمراض. الأمر الذي دفع مصر إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة سواء على المستوى التعليمي والصحة والثقافة وغيرها، فبحلول عام ٢٠٣٠ نأمل أن تكون تلك القطاعات على النحو التالي: (عبد الله،٢٠١٢: ٥٦)

(أ) العدالة الاجتماعية: وتتطلب بناء مجتمع عادل متكاتف ويتسم بأعلى درجة من الاندماج المجتمعي من خلال تحقيق.

- المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.
- القدرة على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون.
- تحفيز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، وتوفر آليات الحماية من أخطار الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة، وتحقيق الحماية للفئات الأولي بالرعاية.

(ب) **الصحة:** يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال:

- تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة.
- التدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة؛ لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية

والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات، والبحوث الصحية، والوقائية عربيا، وإفريقيا.

(ج) التعليم والتدريب:(الأمم المتحدة:٩)

- إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ومرن.
- أن يكون مرتكزا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير، والمتمكن فنيا، وتقنيا، وتكنولوجيا.
- أن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلي أقصي مدي لمواطن يعتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

(د) الثقافة: (البنك الدولى،٢٠٢٣)

- بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز.
- تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر.
- تأمين حق المواطن في ممارسة وإنتاج الثقافة على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي وأساسا لقوة مصر الناعمة إقليميا وعالميا.

ثالثًا: البُعد البيئي

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة لما تشهده من تدهور كبير زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، الأمر الذى استدعى "الضمير العالمي" إلي سرعه البحث عن حلول بديلة لوقف التدهور الخطير الذى تشهده البيئة من خلال تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات لإيجاد مفهوم للتنمية المستدامة تقوم على التوفيق بين البيئة والتنمية، وضمان حق الأجيال الحالية في التمتع بموارد طبيعية متجددة، وبيئة طبيعية مصانة من جميع مظاهر التلوث، دون إغفال متطلبات الأجيال المستقبلية لهذه الحقوق . (محمد،٢٠١٣: ١٢)

فالبعد البيئي عاملاً أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة؛ لذلك تم استهداف هذا البعد ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحديد الآليات والبرامج اللازمة لتحقيقه، مما يتطلب تدريب وبناء قدرات العاملين في كافة القطاعات في هذا المجال للوصول إلى مستويات الأداء المثلى، والاستفادة من الكفاءات والعقول المستنيرة من أبناء مصر لتطوير الأداء باستمرار بما يتناسب مع المتغيرات المتلاحقة، فبحلول عام ٢٠٣٠ تكون التنمية البيئية على النحو التالي:

(أ) البيئة:

- يكون البعد البيئي محورا أساسيا في جميع القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها، والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها.
- ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والانشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية.
- توفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر .
- يحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري .

(ب) التنمية العمرانية:

تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على:

- استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازنًا، وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم، وتشمل برامج الطاقة استراتيجية تهدف إلى تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدي.
- إعادة هيكلة قطاع الطاقة، وإعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم، وإدارة دعم الطاقة وتطوير البنية الأساسية للقطاع.
- تعزيز الإبتكار في قطاع الطاقة وتطبيق المعايير البيئية والتوسع في القياسات المدققة.

أما برامج المعرفة والإبتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠ فتشمل: (مجلس الوزراءرؤية٢٠٣٠)

- مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والإبتكار وتطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والإبتكار.

- وتبني برنامج شامل لغرس ثقافة الإبتكار والمعرفة في المجتمع، وتطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار وتفعيل الشراكة بين الدول والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الإبتكار.

دور البحوث التربوية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠":

يلعب البحث العلمي دوراً مهماً في تقدم المجمعات وتطورها هذا ما أكد عليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر التنمية المستدامة بجوهانسبرج سبتمبر ٢٠٠٢ من أن التعليم عامل رئيسي في التنمية المستدامة، كما أنه لا يعني فقط بإضافة موضوعات بيئية إلى المناهج الدراسية، بل يشمل أيضا إقامة توازن بين الأهداف الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية والمسئولية الايكولوجية، وينبغي للتعليم أن يوفر للطلبة المهارات والقيم والمعرفة التي تمكنهم من الاستمرار في الحياه داخل مجتمعاتهم، كما ينبغي أن يأخذ بتعدد الاختصاصات وبالمفاهيم المتكاملة والادوار التحليلية المستمدة من اختصاصات متنوعة، وتشير مجموعة من الأهداف المرتبطة بفعاليات عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة، ويسعي إلى تحقيقها إطار العمل الأسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة وهي: (محمد صديق،٢٠٠٩: ٨٠)

- ابراز الدور الذي تؤديه برامج التربية والتعليم والتعلم في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة.
- تيسير إقامة الروابط وإنشاء الشبكات، والتبادل والتفاعل بين الأطراف المعنية في مجال التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة،
- توفير الفرص والمجال لصقل وتعزيز رؤية التنمية المستدامة والتحول إليها بواسطة أنماط جديدة ومتعددة من التعليم والتعلم، وتوعية أفراد المجتمع بأهميتها.
- العمل على تحسين نوعية التدريس والتعلم في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.
- إعداد استراتيجيات على جميع المستويات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز القدرات في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.

وحيث أن البحث التربوي مجالا من مجالات البحث العلمي يهتم بمعالجة القضايا التربوية، بهدف الوصول إلى حلول ممكنه ومناسبة لها، كما يمكن أن يساهم في رسم السياسة التربوية، وتوفير المعلومات

والبيانات اللازمة لصنع القرار التربوي بطريقة رشيدة، ويمهد لعمليات التغير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات. (الدهشان،٢٠١٤: ٤٦)

لذا تتطلب عملية الإصلاح والتطوير التربوي ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي التربوي وإجراء مزيد من البحوث التربوية لاكتشاف حلول للعوائق والمشكلات التي تواجه عملية التطوير التربوي ومواكبة المتغيرات العالمية مما يستدعي الاهتمام بالبحوث التربوية التي تعد أداه للتطوير والإصلاح.

وتأسيسا على ما سبق فإن العلاقة بين البحوث التربوية والتنمية المستدامة علاقة موجبة، حيث إن البحث التربوي هو المفتاح الحقيقي لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، حيث أنه لا يسهم في التنمية التعليمية فحسب بل يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وغيرها، ويعد أيضا وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة شريطة أن يتكيف ويتأقلم مع المتغيرات الحادثة في المجتمع دون تجاهل لمهمته الأساسية، وهي نقل المعرفة، وثمار الخبرة الإنسانية من جيل إلى جيل.

التوصيات

- الاهتمام بوضع خريطة بحثية لكل كلية بالجامعات المصرية وربطها بخطة التنمية المستدامة للمجتمع المصري.
- إعادة تقيم الجامعات تقيماً واقعياً للتحقق من وجود تكامل تربوي بين مقوماتها، للتأكد من صلاحيتها، وتنفيذها لما هو مأمول منها نحو التنمية المستدامة.
- إعداد خطط تنمية مهنية متكاملة للباحثين التربويين تتضمن برامج تدريبه متخصصة.
- بناء قاعدة بيانات دقيقة ومتجددة بالقضايا التي يحتاج المجتمع لدراستها ومعالجتها.
- وضع استراتيجية وطنية للبحث التربوي تنبثق منها جميع الرؤى والسياسات التربوية لتحقيق دور رائد في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- اعتماد مناهج ومحتويات تعليمية، تتضمن مبادئ التنمية المستدامة ومجالاتها ودور الانسان فيها.
- عقد المؤتمرات والندوات داخل الجامعات تتناول أسس التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها ومؤشرات نجاحها وكيف يمكن تحقيقها عن طريق البحوث التربوية.
- إنشاء مركز للبحوث التربوية يختص بمجالات التنمية، يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية.

- تشكيل فرق عمل مركزية بالوزارة ولا مركزية بمديريات التربية والتعليم والمحافظات تكون وظيفتها دراسة الأفكار والاولويات البحثية وذلك في ضوء استراتيجية التنمية.
- تسهيل إجراءات التواصل بين الباحثين التربويين وصانعي القرار.
- الحرص على أن تكون نتائج البحوث التربوية في مجال التنمية وتوصياتها واقعية وقابلة للتطبيق.

المراجع

١- إبراهيم، رحاب محمد: دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، جامعة عين شمس، كلية البنات، قسم أصول التربية، رسالة ماجستير منشورة،٢٠١٩.
٢- إبراهيم، محمد عبد الرازق، أبو زيد، عبد الباقي عبد المنعم: مهارات البحث التربوي، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧
٣- ابراهيمي، نادية: دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، عدد ٢٤، الجزائر ٢٠١٥.
٤- احمد، فاطمة محمد بهجت: اليات تحقيق التنمية المستدامة في ضوء مفهوم التعليم الريادي في الجامعات المصرية، تصور مقترح، مجلة كلية التربية بنها، ع١٢٤، أكتوبر ج١ ،٢٠٢٠.
٥- البنك الدولي: قاعدة بيانات البنك الدولي في مصر، تاريخ الدخول ٢٨ مايو٢٠٢٣ على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#
٦- البيلاوي، حسن حسين: المنهج الاثنوجرافي في دراسة المدرسة، مجلة التربية المعاصرة، ٢٠٠٥.
٧- الحربي، عبد الله عواد: مبادي البحث التربوي، مكتبة المتنبي، الدمام، ٢٠١٥.
٨- الخليلي، خليل يوسف: التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، المؤتمر العلمي العاشر، (البحث التربوي في الوطن العربي- رؤي مستقبلية) مجلد الأول، كلية التربية جامعة الفيوم،٢٠١٠
٩- الدهشان، جمال على: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية، القيمة والاثر، المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع)، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج٢٦-٢٨ ابريل ٢٠١٤.
١٠- الراوي، علي عبد محمد سعيد: التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة السياسة الاقتصادية بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، منشورات دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١١- السليمان، محمد حمزة، الجفري، عبد الرحيم حسين: عوامل الانفصال الكامنة بين نتائج البحث التربوي وتطوير العملية التربوية رؤية واقعية للقائمين على العملية التربوية والبحثية في العاصمة المقدسة، مجلة جامعة أم القري للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مجلد ١٢، ع٢، ٢٠٠٠.
١٢- العمر، عبد العزيز بن سعود: لغة التربويين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٧.
١٣- العبيدي، عبد الجبار محمود: التنمية البشرية المستدامة طروحات العولمة وطروحات الاستقلال "دراسة نقدية "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٤، ع٤٩، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠٠٨.
١٤- الفليت، جمال كامل: دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العملية التعليمية في محافظات غزة ومقترحات تفعيله، مجلة جامعة القدس، المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، ع١٠، ٢٠١٥.
١٥- الكسباني، محمد السيد: البحث التربوي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة ،٢٠١٢.
١٦- الاغا، احسان: البحث التربوي وعناصره، ومناهجه، وادواته، الجامعة الإسلامية غزة،٢٠٠٢.
١٧- الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية - الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،٢٠١١
١٨- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية عام، نيويورك،١٩٩٠.

١٩-الأمم المتحدة: سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،٢٠١٧.
٢٠-المخلفى، عبد الله بن مرزوق بن محمد: معوقات اسهام البحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة وسبل التغلب عليها، المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودورة في تحقيق التنمية المستدامة، ١١- ١٢- فبراير ٢٠٢٢
٢١-المهدي، مجدي صلاح: البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،٢٠٠٧.
٢٢-الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية٢٠٣٠.
المفتي، محمد امين: قضايا في البحث التربوي رؤية واقتراحات، المجلة الدولية للبحث في العلوم التربوية International Journal of Research in Educational Sciences Vol. (1) No. (1)2018
٢٣-الهاجري، سالم سعد، الخالدي، فهد، عنود: معوقات الاستفادة من نتائج البحوث التربوية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت، المجلة التربوية، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، مج ٣٣، ع١
٢٤-بركات، محمد: مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس، ط٢، دار القلم، الكويت ١٩٨٤.
٢٥-تقرير التنمية البشرية في مصر"، ٢٠٢١.
٢٦-جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠متاح فيhttp://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf
٢٧-حسن، محمد صديق محمد: التعليم والتنمية المستدامة، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، عدد١٦٨، ٢٠٠٩.
٢٨-حلاوة، جمال: دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة، دراسة حالة جامعة القدس الغربية، مجلة امارباك تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٢، عدد٤، ٢٠١١.
٢٩-خضير، إيمان عبد، حسين، عيادة سعيد: المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثارها على الاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد،٢٠٠٨.
٣٠-خميس، موسى يوسف: التنمية البشرية المستدامة " المفهوم - الأهداف – المنهجية"، المجلة الثقافية، العدد ٥٨ الجامعة الأردنية ،2003.
٣١-رزق، حنان عبد الحليم: واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، عدد ٥٥، جزء ١، ٢٠٠٤.
٣٢-سجي، محمد الفاضلي، فاضل، مؤيد راضي: الحق في التنمية البشرية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والسياسة، جامعة مولاي طاهر بسعيدة، مج٣، ع١، الجزائر ،٢٠٢١.
٣٣-سكران، محمد: البحث التربوي من منظور نقدي، مجلة رابطة التربية الحديثة، مجلد ٣، عدد ٨، ٢٠١٠.
٣٤-شحاته، حسن: المرجع في مناهج البحوث التربوية والنفسية، مكتبة الدار العربية للكتاب القاهرة،٢٠٠٩.
٣٥-شلاش، آمال: التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية، بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، منشورات دار الحكمة، بغداد، العراق عام ٢٠٠١.
٣٦-صديق، عبد العليم م. ش: البحث العلمي في مجال المناهج واقعه، تحدياته من أجل خدمة قضايا الأمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان: توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة، كلية تربية جامعة الازهر بالاشتراك مع مركز الدارسات المعرفية، مجلد الأول، فبراير ١٨-١٩، ٢٠٠٧.
٣٧-صن، آمارتيا: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد٣٠٣، ٢٠٠٤.
٣٨-عبد الله، وفاء أحمد: ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية: بحوث ودراسات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ع ٢٣٤، يونيو٢٠١٢.
٣٩-عبد الموجود، محمد عزت: حدود القدرة والاحباط في سياسات التعليم الابتدائي في الدول النامية، ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج، جامعة قطر، كلية التربية، ابريل،١٩٩٢.
٤٠-عبد الناصر، مدحت: قواعد ومراحل البحث العلمي، مجموعة النيل العربية القاهره،٢٠٠٤.

٤١- عبود، عبد الغنى: التربية الاقتصادية في الاسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،١٩٩٢.
٤٢- علي، محمد: العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل"، القاهرة، مكتبه مدبولي،٢٠٠٢.
٤٣- عمر، حمدي أحمد: المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد اجتماعي جديد: دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة سوهاج سوسيولوجيا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٩، ع١، ٢٠٢٠.
٤٤-لطفي، وفاء: الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة، الفرص والتحديات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع١٨، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر، ابريل.٢٠٢٣
٤٥-محمد، فريد سمير: القيم وأثرها على كفاءة وفعالية المنظمة نحو مدخل بيئي للدراسة والتحليل، مجله العلوم الإدارية والسياسية، ع ٣، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣.
٤٦-محمود، حمدي شاكر: البحث التربوي للمعلمين والمعلمات، ط٣، دار الاندلس، حائل،٢٠٠٦.
٤٧-مطر، سيف الإسلام على، فرج، هاني عبد الستار: خطايا السياسة التعليمية في مصر رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والامل)، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩.
٤٨-مطر، سيف الإسلام علي: توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، مؤتمر توجيه بحوث الجامعات الإسلامية لخدمة قضايا الأمة، كلية التربيـة، جامعة الأزهر، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، الجزء الأول،١٨-١٩ فبراير٢٠٠٧.
٤٩-مكتب الخليج العربي لدول الخليج العربية: محاضرات في البحث التربوي التي ألقيت في الدورة التمهيدية الأولى في البحث التربوي، الكويت ١٩٨٢
٥٠-ملحم، محمد سامي: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٦، دار الميسرة، عمان،٢٠١٠.
٥١-مولوج، كمال: قياس درجة الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي لممارسي مهنه التعليم الجامعي في الجزائر من وجه نظرهم، دراسة استطلاعية، بحث مقدم إلى الملتقي الوطني بعنوان: اخلاقيات الأستاذ الجامعي بين التأسيس والواقع، جامعة خنشلة الجزائر ،٢٠١٤.
٥٢-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: رؤية مصر٢٠٣٠، المطابع الاميرية، القاهرة،٢٠١٤

53- Ary, D., Jacobs, L., Sorensen., & Razavich, A. (2010): "Introduction to Research in Education "(8th ed), Belmont, CA: Wadsworth Cen gage Learning.
54- Tomas B. et al., Experiences from the Implementation of Sustainable Development in - Higher Education Institutions, Environmental Management for sustainable universities, Journal of cleaner production, Issue 100, 2015 P.3.
55- Kearns, P., Education Research in The Knowledge Society, Key Trends in Europe & North America, Published by National Centre for Vocational Education Research, Australia, 2004, P.8
56- K. M. Lesche: Education, Sustainable & Change Management. Development Policy, Journal, UNDP,2002, PP 33-61
57-rethinking the theory and practice of development, "-Brahman, J.: Popular development -Oxford, Black Well Publisher Ltd,1996.
58-World Bank Group, 2020